أثر الفساد الاقتصادي على التنمية
ومعالجته من منظور الاقتصاد الإسلامي

The impact of economic corruption on development and its treatment From the perspective of Islamic economics

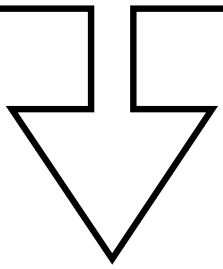

الباحث: فاطمة مطر الكريم

كلية القانون- جامعة البصرة

Fatima Matar Al-Karim

fati6ma4@gmail.com

Summary

The phenomenon of corruption is described today as one of the biggest challenges and obstacles preventing the development and advancementsocieties, and the shrinking of the state of law and institutions, with a great waste of material and financial resources and a threat to human rights.

This necessitated us explaining the impact of economic corruption on development and treating it from the perspective of Islamic economics. Therefore, this paper aimed to establish concepts related to the treatment (implantation of observance of God and the Almighty and the development of Islamic values, spreading awareness, selecting qualified people, honesty) at the level of society in line with Islamic thought .This paper relied on the inductive and analytical approach, relying on previous literature and research that have a direct relationship to the research topic to address corruption from an Islamic perspective .The study concluded with some proposals to confront corruption and are considered a guide for society .Accordingly, the paper suggested that the basic principle of treating economics from an Islamic perspective should focus on self-control and honesty

key words

Corruption and its types, implications for corruption, combating corruption from an Islamic perspective

الملخص

تعد ظاهرة الفساد توصف اليوم بأنها أكبر التحديات والعقبات الحائلة دون تنمية المجتمعات ورقيها، وتقلص مجال دولة القانون والمؤسسات، مع إهدار بالغ للموارد المادية والمالية وخطر على حقوق الإنسان.

مما استوجب بنا بيان أثر الفساد الاقتصادي على التنمية ومعالجته من منظور الاقتصاد الإسلامي، لذا فقد هدفت هذه الورقة لتأصيل مفاهيم تتعلق بالمعالجة (غرس مراقبة الله وتعالي وتنمية القيم الإسلامية، نشر الوعي، اختيار ذوي الكفاءات، الأمانة) على مستوى المجتمع بما يتوافق والفكر الإسلامي. اعتمدت هذه الورقة على المنهج الاستقرائي والتحليلي معتمد في ذلك على الأدبيات والأبحاث السابقة التي لها علاقة مباشرة بموضوع البحث لمعالجة الفساد من المنظور الإسلامي. واختتمت الدراسة ببعض المقترحات لمواجهة الفساد وتعتبر دليلا استرشاديا

للمجتمع. عليه فإن الورقة اقترحت أن يكون المبدأ الأساسي لمعالجة الاقتصاد من منظور الإسلامي يركز على الرقابة الذاتية والأمانة.

الكلمات المفتاحية:

الفساد وأنواعه، الآثار المترتبة على الفساد ، مكافحة الفساد من منظور الإسلامي

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين . وبعد ،،

فهناك الكثير من المشاكل الاقتصادية التي تؤرق المخططين وصانعي السياسة الاقتصادية في الدول المختلفة . ومن هذه المشاكل الفساد الاقتصادي، والذي تعاني منه جميع الدول المتقدمة والنامية على حد سواء ،ن اختلف حجمه وآثاره ، تبعاً لاختلاف التركيبة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لكل دولة . والمتتبع لهذا الداء يقر بوجوده في كل زمان ومكان ، إلا أنه اتسع نطاقه في السنوات الأخيرة خصوصاً في الدول النامية – مما دفع الباحثين على اختلاف مناهجهم إلى بحث أسبابه وآثاره الاقتصادية وطرق علاجه . وهذا ما سيركز عليه البحث (بمشيئة الله تعالى)

أهمية الموضوع وأسباب اختياره :

يعود اختياري لهذا الموضوع لجملة من الأسباب من أهمها :-

١) حاجة هذا الموضوع لمزيد من التأصيل والبحث خاصة في الجانب الإسلامي، والذي لم تركز عليه أغلب الدراسات الموجودة .

٢) خطورة آثار الفساد الاقتصادية وتبعاته ، ذلك أن انتشار هذا الداء واستشرائه في أمة من الأمم يعني تدهور اقتصادياتها ، ليس هذا فحسب بل وتقويضها سياسياً وما يتبع ذلك من فوضى ومفاسد لا تحمد عقباها، وهذا ما أثبته الواقع المعاصر ، فما حدث للرئيس النيجيري شيهوشاغارى عام ١٩٨٣م، من انقلاب عسكري أطاح به وبحكومته المدنية ،كان بسبب

الفساد الكبير الذي انتشر وأتسع نطاقه في عهده . كما أدى الفساد أيضاً إلى سقوط نظام الحكم في الفلبين عام ١٩٨٦م (كيتجارد ص ١٩) .

٣) الإسهام مع غيري من الباحثين المسلمين في كشف النقاب عن نظامنا الإسلامي وكيفية معالجته لبعض القضايا الاقتصادية المعاصرة.

منهج البحث: تم استخدام المنهج الاستقرائي معتمدًا في ذلك على المصادر والأبحاث التي لها علاقة مباشرة لمعرفة أسباب الفساد وأنواعه والآليات التي يجب اتباعها لعلاجه من منظور الاقتصاد الإسلامي.

المبحث الأول الفساد (مفهومه، انواعه واسبابه)

مفهوم الفساد :

مفهوم اللغوي للفساد:وردت كلمة الفساد في المعاجم اللغة العربية بمعانٍ متعددة منها ، أن الفساد نقيض الصلاح ،فَسَدَ ،يَفسُدُ ويُفسدُ وفسُدَ فساداً وفسوداً فهو فاسد[١] . ومنها أن الفساد : أخذ المال ظلماً ،والمفسدة ضد المصلحة .واستفسد :ضد استصلح[٢] .وقال الراغب :(الفساد:خروج الشيء عن الاعتدال قليلا كان الخروج عنه أو كثيرا .ويضادّه الصلاح ،ويستعمل ذلك في النفس والبدن والأشياء الخارجة عن الاستقامة)[٣]

وفي القرآن ورد وتكرر لفظ الفساد حوالي خمسين (٥٠)مرة بهيئات الفعل وتصريفاته ،والمصدر واسم الفاعل [٤]كما وردت مفاهيم أخرى للفساد في العديد من الآيات كالغش والتبذير والإسراف و الربا والاكتناز ،منها على سبيل المثال قوله تعالى {فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ أَن تُفْسِدُوا فِي الارْضِ وَتُقَطِّعُوا أَرْحَامَكُمْ }[٥]وقولة { ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ}[٦]وقوله{فانظر كيف كان عاقبة المفسدين}[٧]

المفهوم الاصطلاحي للفساد :وقبل أن نقوم بتعريف الفساد ربما يكون من المفيد أن نعود الى الماضي ونتعرف على مساهمة أحد أشهر الفلاسفة اليونان وأكثرهم تأثيرا في الفكر الغربي، وفي هذا الصدد يرى أرسطو[٨]

أن هناك ثلاث أنواع رئيسية للإدارة:

- إدارة الفرد لشؤون نفسه

- إدارة رب الأسرة شؤون رعاياه
- إدارة الدولة لشؤون رعاياها

ويكمل أرسطو في تحليله موضحاً أن لكل نوع من الأنواع الثلاثة للإدارة (الفرد ،رب الأسرة ،الدولة)صور الفساد الخاصة به ،وإدارة الفرد شؤونه الخاصة قد تتسم بالفساد إذا أطلق الفرد العنان لرغباته ونزواته ويدفعه هذا للتعدي على حقوق الآخرين ،والقيام بأمور لا أخلاقية ، وكذلك قد يشوب الفساد إدارة الأسرة إذا قام بها رب الأسرة الذي يفترض ارسطو ان يكون يقوم الرجل باستغلال شوكته الادبية وسلطته لإشباع احتياجاته الخاصة دون أن يبالي بمصالح أفراد الأسرة جميعاً. وبنفس المنطق يصيب الفساد إدارة الدولة

إذا قامت الدولة (الطبقة الحاكمة)باستغلال سلطاتها ونفوذها لتحقيق مصالحها الخاصة او تحقيق مصالح فئة معينة من فئات المجتمع على حساب باقي الفئات الأخرى .وكما نلاحظ ان مفهوم ارسطو للفساد يتعدى فكرة استغلال السلطة الحاكمة لتحقيق مصالح خاصة .فالفرد ليس سلطة ،والاسرة لا تمثل سلطة عامة ومن ثم وفقاً لتفسير ارسطو فإن الفساد يكون عندما يتم اساءة استغلال السلطة سواء كان سلطة الفرد على نفسة او على اسرتة اذا كان رب اسرة وكذلك اذا ما أساءت الدولة (الطبقة الحاكمة)استخدام السلطة السياسية

وبخلاف مفهوم أرسطو نجد ان معظم التعريفات تحصر الفساد في اطار اساءة استخدام السلطة أو الوظيفة العامة ،ومن أمثلة هذه التعريفات

معجم اوكسفورد الانجليزي الذي عرف الفساد **corruption** بثلاثة تعريفات ،اولها تشير الى الفساد المادي والتحلل المادي للمواد الطبيعية ،وثانيها يذهب إلى الفساد الأخلاقي(الفسوق الاخلاقي)اما ثالثها فيدور حول ظاهرة الفساد الاجتماعي والاقتصادي محور هذه الدراسة لأن هذا النوع يرتبط ارتباط وثيقاً بالإدارة العامة ونشاط الدولة، وفقاً لهذا المعنى فيعرف قاموس اكسفورد الفساد بأنه الانحراف عن المبادئ الصدق والامانة في أداء الوظائف العامة أو القيام

بأعمال لا أخلاقية في مؤسسات الدولة وذلك مقابل الحصول على رشوة أو تحقيق مصالح شخصية وكذلك تدمير النزاهة في أداء الوظائف العامة من خلال الرشوة والمحاباة[٩] .

وينحو معجم ميريام ويبستر نفس النحو فيفسر الفساد بالمعاني التالية[١٠]

١. الانحلال والتحلل.
٢. تراخي وضعف النزاهة والامانة او ضعف المبدأ الأخلاقي.
٣. التشجيع على القيام بالخطأ من غير ربح (الرشوة)
٤. الخروج عن الطريق الصحيح

وفيما يخص بعض المنظمات الدولية مثل منظمة التعاون الاقتصادي والبنك الدولي و صندوق النقد الدولي وعرف البعض من علماء الاقتصاد مثل باولو ماورو ومايكل جونستون ، الفساد بأنه :إساءة استعمال السلطة العامة لتحقيق مصلحة شخصية ،يتحقق حينما يتقبل الموظف الرشوة او يطلبها أو يبتزها [١١]

وبشكل واسع عرفة جونستون بأنه:سوء تصرف يقوم بها أفراد عموميين للأدوار والموارد العمومية أو استخدام الأعمال الغير شرعية من خلال نفوذهم السياسية[١٢]. بينما عرفه **Vito Tanzi** [١٣]بأنه تعمد مخالفة مبدأ التحفظ (ضرورة تطبيق قواعد العمل في التعامل مع كافة الأطراف)بهدف الحصول على مزايا شخصية وهذا التعريف يحتوي على ثلاث عناصر اساسية:

العنصر الأول:عنصر التحفظ :وهذا العنصر يتطلب ألا يكون للعلاقات الشخصية والاجتماعية أي دور في اتخاذ أي قرار اقتصادي يرتبط. بمصالح عدة أطراف

فالميول لأي طرف بدافع شخصي يعد مخالفة لمبدأ التحفظ ومن ثم يعد شرطاً أساسي لانتشار الفساد ،وهناك عنصران إضافيان متلازمان يعتبران في نفس الوقت –شرطين للحكم على مخالفة مبدأ التحفظ هما :

العنصر الثاني : أن يكون مخالفة مبدأ التحفظ بشكل مقصود في مخالفة هذا المبدأ بصورة عرضية بسبب عدم توفر المعلومات الكاملة مثلاً لا يؤدي إلى الفساد .

العنصر الثالث :أن تحقق هذه المخالفة لمبدأ التحفظ فائدة ومصلحة للشخص الذي قام بمخالفة المبدأ .،وقد تكون تلك الفائدة هدايا غالية الثمن كالمجوهرات والحلي والذهب أو تكون مالاً

كالرشوة او تعيين الأقارب والأصدقاء في الوظائف والأعمال واعطائهم رواتب مرتفعة نسبياً قياساً بباقي الموظفين

بينما عرف أحد الباحثين الفساد بأنة : قيام الموظف الرسمي بأعمال غير شرعية بحكم السلطات الممنوحة له لتحقيق منافع شخصية وتقديم المصلحة الشخصية على المصلحة العامة[١٤]

ويرى باحث آخر :إن الفساد يعد بمثابة معيار يدل على غياب المؤسسات النشطة التي شهدها عصرنا الحالي والفساد ليس نتيجة انحراف للسلوك الأخلاقي في المهنة فحسب بل هو نتيجة لانحراف القيم والأعراف المتعارف عليها

وأنماط السلوك القائمة المعهودة [١٥]او هي الأعمال التي يمارسها الأشخاص من خارج إطار شرعية الجهاز الحكومي تعود بالفائده على الموظف العام ، فيسمح لهم بالتهرب من القوانين والسياسات ،سواء استحداث قوانين جديدة او التهرب من القوانين القائمة أو إلغائها ،يمكنهم من تحقيق مصالحهم الشخصية بشكل مباشر وفوري[١٦] وعلى الصعيد الدولي للفساد الاقتصادي يرى أحد الباحثين بأن الفساد الاقتصادي يعني سوء التصرف واستخدام الوظيفة او المنصب عموماً لتحقيق مكاسب شخصية [١٧]،ويرى آخر أن الفساد الاقتصادي هو جعل الجانب المادي الهدف الوحيد للنشاط الاقتصادي الذي يمارسه الإنسان المعاصر دون الاكتراث بالأحكام التي تنظم الأموال أو الالتفات لجوانب أخرى التي يكتمل بها البناء الاقتصادي كالقيم والمبادئ الأخلاقية والروحية[١٨] ويمكن كذلك تعريف الفساد بانها اعمال غير نزيهة يقوم بها الأفراد الذين يعتلون مناصب في السلطة ويتم استغلال هذه السلطة والسلطات الممنوحة لهم لتحقيق غايات ومكاسب شخصية .

مناقشة التعريفات

من خلال التعريفات السابقة لمفهوم الفساد التي تعددت واختلفت وجهات النظر فيها الا نستطيع ان نبين أهم الملاحظات بخصوص تعريف الفساد

١. اختلاف الثقافات والتقاليد الاجتماعية من دولة لآخر جعلت الفساد يكون مقبولًا في دولة ما ومحرم في دولة أخرى.
٢. اتفاق اغلب الباحثين من خلال تعريفاتهم على أن الفساد يهدف لتحقيق مكسب شخصي أو منفعة خاصة سواء كانت مادية العقارات والأموال أو معنوية والشهادات التقديرية وغيرها من خلال إساءة استخدام المنصب الوظيفي .
٣. عدم اتفاق الباحثين على الوسيلة التي يمكن من خلالها تحقيق الهدف برغم من وجود التعريفات ومن الامثلة على تلك الوسائل كالرشوة واستغلال المنصب وغيرها .
٤. اختلاف اراء اغلب الباحثين على أنواع السلوك يجب إدراجها تحت مصطلح الفساد وأيها يجب استبعاده .
٥. عدم تضمن هذه التعريفات التي أتيح لي الاطلاع عليها لبعض الجرائم الفساد وأهمها جرائم غسيل الأموال والتي ليس بها اساءة استغلال أي سلطة سواء كان في القطاع العام او القطاع الخاص وتحديداً عندما لا يكون هناك تعاون بين مرتكب الجريمة وأي مسئول آخر.

ومع تعسر الحصول على تعريفات جامعة مانعة إلا أنه على أي حال نستطيع أن نعرف الفساد الاقتصادي من خلال اجتهادنا

هو الفعل الذي يقوم به الموظف العام او الخاص والذي يؤدي لإحداث ضرر باقتصاديات البلد سواء كان هذا الضرر عام او خاص ولاينسجم مع مقتضيات واخلاقيات المهنة من اجل تحقيق غاية أو منفعة شخصية سواء كانت مادية او معنوية ،منقولة أو عينية .

انواع الفساد وفي مجملها لا تخرج عن الأنواع التالية [١٩]

الفساد العرضي :هو السلوك الذي يمارسه موظفي الخدمة العامة على شكل رشوة أو تصرفات غير قانونية بشكل استثنائي ومحدود حيث أن القاعدة العامة هي أن يؤدى الموظف واجبه في صدق ونزاهة، وبالتالي يصبح الفساد هنا حالة عرضية أو شخصية

- الفساد المنتظم : وهذا النوع من الفساد قد ينتشر ويصبح ظاهرة يعاني منها المجتمع بمختلف فئاته ومختلف معاملاته، وهذا ما يقصده **Johnston** بالفساد المنتظم أو

الممتد. وهو يؤثر على المؤسسات وسلوك الأفراد على كافة مستويات النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وله مميزات تميزه عن غيره، ومن أهم هذه المميزات ما يلي :

١.موجود في بيئات ثقافية واجتماعية محددة

٢.أنه فساد منتظم ومن الصعب التخلص منه

٣.يميل إلى أن يكون احتكاري

الفساد المؤسسي: وهذا الفساد قد يكون موجوداً في مؤسسة معينة أو في قطاعات محددة للنشاط الاقتصادي دون غيرها من القطاعات الأخرى، وذلك كوجود بعض الموظفين الرسميين الفاسدين في بعض الوزارات والقطاعات المختلفة، وعادة ما يكثر الفساد في القطاعات التي تكون من السهل جني الريع منها، إذ يسود التفكك والضعف في النظام و تراخي الرقابة والتنظيم في هذه القطاعات، ويقصد به السلوك الذي تخلقه القنوات المؤدية إلى ارتكاب المخالفات وتصبح تلك القنوات جزء أساسياً في تركيبة النظام السياسي والاقتصادي والإداري والقانوني للبلد وبالتالي يصبح الفساد هنا وهو حالة طبيعية ،وخلاف ذلك من السلوكيات هو حالة استثنائية .

- الفساد الصغير أو الثانوي :ويقصد به ذلك السلوك الذي يقوم به العاملين في الخدمة العامة. و تقاضيهم مبالغ جانبية من خلال رشاوي صغيرة من المراجعين لتسهيل معاملاتهم ومن جهة أخرى لزيادة مصادر دخلهم. وهذا النوع من الفساد يكون محدود التأثير على الاقتصاد.
- –الفساد الكبير: يقصد به السلوك الذي يقوم به المسؤولين والسياسيين بحكم صلاحياتهم ونفوذهم الواسعة في اتخاذ قرارات بشأن التعاقدات الكبيرة والمشاريع الممولة من الخارج، والحصول على أموال كبيرة للصالح الشخصي، ويعتبر هذا النوع من الفساد خطراً على الاقتصاد مقارنة بغيره.

- **الفساد ضئيل الشأن: يحدث من المسئولين الحكوميين غير المنتخبين، لاسيما البيروقراطيين الإداريين من المستويات الدنيا، ومن أهم المعاملات التي يحدث فيها الفساد في هذا النوع الضرائب واللوائح التنظيمية واشتراطات الترخيص والتخصيص الاستنسابي لمنافع حكومية من قبيل الإسكان المدعوم والمنح الدراسية والوظائف.**
- **فساد عظيم الشأن: فيحدث هذا الفساد على مستويات حكومية خطرة جداً حيث يتفاعل القادة السياسيون والبيروقراطية والقطاع الخاص، ويتكون هذا الفساد من قرارات حكومية لا يمكن اتخاذها دون مشاركة سياسية على مستوى عال، مثل توريد معدات عسكرية أو طائرات مدنية أو بنية أساسية.**
- **استغلال النفوذ: فيحدث نتيجة لتأثيرات والضعف الاقتصادي مثل الرشاوى، أو بسبب نفوذ شخصية مثل الروابط الأسرية أو القبلية أو علاقات الصداقة.**

ومن وجهة نظر اخرى قسم الباحثين الفساد [٢٠]

الفساد إلى عدة أنواع

تختلف باختلاف الزاوية التي نظر من خلالها إليه، أو من حيث المعيار المتخذ أساسا للتقسيم، وقد اختار معيارين للتفرقة: –

أ– المعيار الأول: ينظر إلى الفساد من حيث حجم المقابل والمركز الوظيفي للقائم به أو من حيث الخطورة إلى فساد صغير وفساد كبير:

١–الفساد الصغير: هو الذي يقوم به صغار الموظفين والمسئولين، وغالباً ما يكون المقابل فيه ضعيفاً .

٢– والفساد الكبير: ما يقوم به كبار الموظفين والمسئولين وغالب ًا ما يكون المقابل فيه كبيراً .

ب– المعيار الثاني: فينظر إلى الفساد من حيث طبيعة القطاع الذي يحدث فيه

الفساد أو من حيث المظهر إلى الفساد الإداري والفساد السياسي والفساد الاقتصادي والمالي والاخلاقي :

١–الفساد الإداري: يقصد به الخروج على النظم الإدارية السائدة لتحقيق

مكاسب خاصة للموظف استغلال معدات وأدوات العمل لغير المصلحة العامة.

٢- الفساد السياسي: فيقصد به استغلال النفوذ السياسي لشخص أو حزب لتحقيق غايات سياسية مثل تزوير الانتخابات للبقاء في السلطة، أو تفضيل البعض الفئات السياسية و تعيينهم في الوظائف والمناصب .

٣- الفساد الاقتصادي: فيحدث عندما يكون هناك تلاعب بالقوانين التي يخضع لها النشاط الاقتصادي في الدولة لتحقيق مكاسب لشخص أو فئة معينة من الأشخاص مثل التلاعب في البورصة والاحتكارات الاقتصادية.

٤- الفساد المالي: فيقصد به التهرب من الضمانات التي تحكم القطاع المالي كمنح القروض بدون ضمانات.

٥- الفساد الأخلاقي: والذي يتمثل في الخروج على القيم الدينية والأخلاقية السائدة في المجتمع .

٦- الفساد التشريعي: فيحدث عندما تستغل السلطة التشريعية منصبها لإصدار قوانين تخدم مصالحها الخاصة أو مصالح معينة لأشخاص أو فئات معينة على حساب الصالح العام.

ولكن يثور هنا التساؤل مهم اي من هذه الأنواع أكثر تأثيرا في الاخر؟

ذهبت بعض التحليلات[٢١] *:إلى أن الفساد السياسي هو الذي يقود كل*

أنواع الفساد الأخرى، فعندما يكون هناك فساد بين السياسيين فإن هذا يفتح أبواب للإداريين ليمارسوا الفساد الإداري بكل صوره خاصة أن المصالح أصبحت مشتركة بينهم جميع اً لإخفائه، وإذا اتفق السياسيون والإداريون في الفساد أصبحت الدولة بأكملها من أموال و ثروات ومقدرات مصدر اً للنهب والسلب خاصة في ظل النظم الغير ديمقراطية التي تغيب فيها النزاهة وتنعدم فيها الرقابة المؤسسية والشعبية او هذا التحليل يقودنا إلى نتيجة في غاية الأهمية وهي أن نزاهة القيادات السياسية مطلب مهم جدا اً وضروري في مواجهة خطر الفساد، بمعنى أنه إذا صلحت القمة صلح القاع أي أن انتشار الفساد يبدأ من القمة ثم ينتشر في القاع ولـــيس العكس.

والواقع أن الأنواع المختلفة من الفساد –التي سبق وان ذكرناها –متداخلة فيما بينها بشـــكل كبير، ويصعب التفرقة بينها بشكل واضح ولكن الهدف الأساسي من ذكر هذه الأنواع هو معرفة واكتشاف والتوصل إلى الحلول المناسبة لمعالجة هذه الأنواع المتعددة والمتنوعة من أنواع الفساد والحد من آثارها المختلفـــة على الاقتصاد القومي .

المبحث الثاني: الآثار المترتبة على الفساد

لقد أدرك العالم جميعاً أن الفساد على اختلاف أشكاله يعرقل محاولات التقدم بالمجتمع نحو الأفضل ويعرقل السير نحو التنمية والتطور مما يجعل آثار الفساد واخطاره أشد فتكاً وتأثيرا من أي خلل آخر فهو يدمر كافة النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية

آثار الفساد على الصعيد الاقتصادي

يؤدي الفساد لإعاقة النمو الاقتصادي وعرقلة كل خطط التنمية طويلة وقصيرة الأمد وإهدار ثروات الدولة وسوء استخدامها وانعدام الانتفاع بها والآثار السلبية المترتبة نتيجة سوء الإنفاق العام لموارد الدولة عن طريق إهدارها في المشاريع الكبرى بما يحرم قطاعات مهمة مثل التعليم والصحة من الاستفادة من الخدمات وضعف الإيرادات العامة للدولة نتيجة التهرب من دفع الجمارك والضرائب والرسوم بإستخدام الوسائل المكر والخديعة والالتفاف على القوانين النافذة.والإخلال العدالة التوزيعية للدخول والموارد وإضعاف الفعالية الاقتصادية وازدياد الهوة بين الفئات الغنية والفقيرة.ويؤدي كذلك الى زيادة الفقر وسوء توزيع الدخل وانتشار المحسوبية بين العاملين في اجهزة الدولة .وان رفع تكاليف المعيشة وأسعار السلع يساعد على انتشار الرشوة وتقبلها من قبل الموظفين نتيجة ضيق الحال وانخفاض الدخول

آثار الفساد على الاستثمار[٢٢]

حاول الباحثين في هذه الدراسة الإجابة على إشكالية :الأولى تخص العلاقة بين مستويات الفساد وتاثيرة على الاستثمار الأجنبي المباشر في اليابان ،أما الإشكالية الثانية فكانت حول الفساد وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الدول النامية والمتقدمة .ولقد استعمل الباحثان في هذه الدراسة نموذج انحدار متعدد بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية مع إدخال مايعرف بمتغيرات التحكم (المتغيرات الضابطة)في نموذجهم الذي تم فيه أخذ الاستثمار الأجنبي

المباشر المفرد كمتغير تابع ومؤشر الفساد كمتغير مستقل ،حيث تم جمع بيانات ٥٩ دولة تنوعت بين دولة متقدمة ،واخرى نامية ،وتم التوصل الى :

- توجد علاقة طردية قوية ذات دلالة احصائية بين مؤشر مدركات الفساد cpI والاستثمار الأجنبي المباشر للفرد الياباني
- لاتوجد علاقة ذات دلالة احصائية لمؤشر مدركات الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتقدمة بينما كان هذا الأثر في الدول النامية قوي موجب ومعنوي.

وعرف الاستثمار :بأنه تشغيل المال بهدف تحقيق الربح أو تخصيص رأس مال من أجل الحصول على عوائد إنتاجية جديد او تحسين العوائد الانتاجية من الحصول على مزيد من السلع والخدمات والاستثمار من ركائز النمو الاقتصادي الى جانب تطور التكنولوجيا ووجود قوة العمل والتنظيم الاقتصادي الكفء،من أجل جعل عملية الاستثمار ناجحة

ويعيق الفساد التقدم الاستثماري وتطور البلاد نحو الأفضل وعدم الاكتراث لمواكبة التطورات الحاصلة في البلدان الأخرى

وقد حصل تدهور شامل وممنهج للبنى التحتية للاقتصاد الوطني، باعتبار ان البنى التحتية تمثل العمود الفقري وشريان الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المجتمعات المتحضرة، وبدونها لا يمكن تحقيق أي تطور ورفاهية للمجتمع في مجال الاستثمار، ومن هذه البنى التي نالها التدهور والتخريب قطاع الكهرباء الذي يعتمد عليه مناخ الاستثمار في مجال القطاع الصناعي والزراعي والخدمي، وشبكات الصرف الصحي والمطارات وسكك الحديد وطرق المواصلات والموانئ[٢٣].

آثار الفساد على التجارة الخارجية

وفي مجال التجارة الخارجية يؤثر الفساد على الاعمال التجارية فيمكن ان يؤثر على التراخيص والعقود والدعاوى القضائية يعني الصفقات التجارية في الغالب تحتوي على اسعار غير معلنة والمنافسة ليست كما تبدو والشركات يتم اختيارها من أجل المصلحة والمنفعة الخاصة وليست

الجودة وخاصة إذا كان الفساد منتشر فليس هناك طريقة مضمونة للحصول على محاكمة عادلة أو تعويض قانوني آخر عن سوء المعاملة أو الاحتيال .

لهذا السبب من المهم وجود نظام قضائي مستقل وقوي يكافح الفساد ويحترم سيادة القانون ويُحمّل جميع الأطراف المسؤولية على المساواة .

آثار الفساد على الانفاق الحكومي

وان للفساد وانتشاره في القطاع الحكومي آثار على تخصيص النفقات العامة ، مما يؤدي إلى تحقيق نفع متدني جدً من هذا الإنفاق وليس أقصى نفع. وعليه يترتب على شيوع الفساد وانتشاره في مجتمع ما ، سوء الاستفادة من هذه الموارد في المجتمع لأنها سوف تتجه صوب أوجه الإنفاق التي لا تحظى بأولوية الإنفاق العام من وجهة نظر المجتمع . ومن ثم ستحظى الأنشطة المظهرية الأنشطة الرياضية والأندية ووسائل الإعلام ونحو ذلك بإنفاق سخي وفي مقابل ذلك سيتم تجاهل الكثير من الأنشطة والقطاعات الاقتصادية المهمة ، أو يكون الإنفاق عليها ليس بالدرجة الكافية ، كالإنفاق على القطاع الزراعي والصناعي ، أو الإنفاق على تحسين مستوى المناطق النائية [٢٤]

كما أن تنفيذ المشروعات العامة والمناقصات ستتميز بدرجة عالية من التميز وعليه سيتم استيراد المواد الخام ومواد البناء والآلات ونموها ، من بلاد أجنبية معينة ، وربما قد لا تكون هذه السلع المستوردة من هذه البلاد جيدة أو رخيصة الثمن مقارنة بغيرها من المصادر المتاحة .

آثار الفساد على القطاع الضريبي والجمركي

ان للفساد في نطاق القطاع الضريبي آثار خطيرة يمكن أن نبرز بعضها

١.أن العمليات الفسادية في القطاع الضريبي ترتب مقدرة زائفة على دفع الأفراد المنهمكين في العمليات الفسادية وينجم عن هذه العمليات وانتشارها بشكل كبير وواسع انخفاض زائف في الطاقة الضريبية للمجتمع أجمع. (كوفمان وآخرون ١٩٩٨،ص٧-٩).وإذا كان مخترع السياسية المالية يضع حجم إيرادات الدولة ويخطط حجم الإنفاق الحكومي على أساس الطاقة الضريبة الزائفة فإن السياسة الاقتصادية لن تستطيع تحقيق ما يريدن المجتمع من أهداف مختلفة،

سواء ما يتعلق منها بتحقيق النمو الاقتصادي ، أو تمويل الإنفاق العام ، أو تمويل الخدمات الاجتماعية العامة أو التي تحقق الإشباع التي لم يتم إشباعها بالقدر المرغوب اجتماعياً. وأمام هذا الوضع تجد الدولة نفسها مضطرة إلى التنازل عن بعض الأهداف التي وعدت المجتمع باشباعها له .

٢.وعند وجود فساد في القطاع الضريبي فإن هذا يدفع البعض الى إعطاء قرارات ضريبية تظهر إطار ضريبي غير حقيقي لهؤلاء الأفراد وبهذه الطريقة يستطيعون وبطريقة زائفة،من إظهار مقدرة منخفضة مقارنة بمقدرتهم الحقيقية ،في حين لا يستطيع الممولون الأمناء من تخفيض هذه المقدرة بنفس الطريقة .

الخاتمة

ان ظاهرة الفساد الاداري والمالي اليوم تعد ظاهرة عالمية منتشرة بشكل واسع تأخذ أبعادا واسعة تتداخل فيها عوامل مختلفة يصعب التفرقة بينها ،وتختلف درجة عموميتها من مجتمع لآخر إذا حظيت هذه الظاهرة في الفترة الاخيرة باهتمام الباحثين والعلماء في مختلف الاختصاصات مثل القانون والاجتماع والعلوم السياسية وأن السبب في ظهور هذه الظاهرة ظاهرة الفساد واستمرارها مرتبطة برغبة الإنسان في الحصول على منافع شخصية سواء كانت مادية أو معنوية بوسائل غير مشروعة ومخالفة للنظام والآداب العامة وتكون واضحة في دول العالم الثالث وبالأخص في قطاعات الحكومية حيث ان سبب مشكلاتها الاقتصادية وتخلفها عن مسيرة التقدم

ونرى آثار الفساد بشكل واضح في العراق ولاسيما بعد سقوط النظام السابق أي بعد ٢٠٠٣ نتيجة لما رافق عملية تغيير النظام من عدم استقرار وتدهور واضح في القطاعات الحكومية فضلاً عن عمليات النهب والتخريب وحرق العديد من الوثائق والمستندات التي تمثل قاعدة اساسية للبيانات والمعلومات من هنا بالتحديد جاء اختياري لعنوان البحث والذي سوف يتناول مفهوم وصور وأسباب الفساد بالإضافة لعلاجه من المنظور الإسلامي

وفي فكر الامام علي (علية السلام)

ومن ثم تناول ظاهرة الفساد الاداري والمالي في العراق وطرق معالجته حيث تعود على الانسان المسلم ان يجد

حلول نهائية للمشكلات والأزمات التي تواجه الإسلام وفكر الامام علي (عليه السلام) وللعلم ان المجتمعات المسلمة يجب أن تكون خالية من هذا الوباء وذلك في حالة تطبيق تعاليم الدين الإسلامي ولكن في هذا العصر ترك المسلمين التعاليم الاسلامية ووضعوا قوانين وضعية كان من اثارها استفحال الفساد الاداري وانتشارها في المجتمعات والدول الإسلامية .ومن أهم النتائج التي توصلت بها من خلال بحثي هذا في مكافحة الفساد .

١.–لا يقتصر حدوث الفساد الاقتصادي في المرافق العامة فقط بل يمتد أيضاً في المرافق الخاصة ،إلا أن موظفي المؤسسات العامة أكثر عرضة للفساد من غيرهم لبعدهم عن المسائلة المباشرة، وأمنهم من الرقابة، على عكس موظفي القطاع الخاص الأكثـــر مساءلة إما من مديرهم مباشرة أو من مالك المشروع أو مجلس الإدارة ونحو ذلك.

٢–علاج الفساد في الأنظمة الاقتصادية الوضعية يكون بنشر الوعي بين أفراد او بيان مشاكله وأيضاً يكون بتقليل الفرصة المتاحة للحصول على الريع، وذلك باتخاذ مجموعة من القرارات والإصلاحات الاقتصادية والسياسية وتحسينها .

٣–دور الإدارة الصادقة في مكافحة الفساد، ولكن هذه الإدارة غير كافية إن لم يرافقها مجموعة من القرارات الإجراءات والإصلاحات السياسية والاقتصادية المختلفـــة للمعالجة.

٤–حرص الإدارة على اختيار ذوي الكفاءات العالية في شغل الوظائف سواء العامة أو الخاصة، وأن تكون هناك عدالة في التوزيع –مساواة بين الأجر والإنتاجية وعدم اهمالهم بل لابد من الاشراف عليهم ومراقبتهم ومحاسبتهم عند الوقوع في الفساد كل هذا يحد من الفساد ومعالجته

٥–دور الوازع الديني أو الرقابة الداخلية لدى الفرد المسلم تكون من خلال غرس الخوف من الله وتنمية المبادىء الداخلية داخل نفسه، وهذا يساعد في منع الفساد قبل وقوعه، وهذا الأمر يعد من الإجراءات الوقائية لمكافحـــة الفســـاد في الإسلام والتي لم تكترث له الدراسات الاقتصادية الوضعية .

٦-تنوع وتعدد صور وأنواع الفساد واختلافها من دولة لأخر، إلا أن أشدها خطورة هو الفساد المنظم والذي لا يخلو منه مجتمع من المجتمعات.

٧-أن هناك مجموعة من الآثار يخلقها الفساد في القطاعات سواء كانت الخاصة أو العامة منـــها الاقتصادية والاجتماعية وغيرها وأهم الآثار الاقتصادية تتمثل في :

أ-عرقلته للنمو الاقتصادي وانتشار الفقر خاصة في الدول التي يكثر فيها الفساد .

ب-الأثر السلبي للفساد على التجارة الخارجية من حيث وضـــع معوقـــات والعقبات في سبيل التبادل التجاري بين الدول

ج-عدم اقتصار الأثر السلبي للفساد على الاستثمار المحلي فقط بل تأثيره يمتد أيضاً إلى الاستثمار الأجنبي من حيث إضعاف التدفقات الاستثمارية عزوف المستثمر الأجنبي عن استثمار أمواله في الدولة بسبب تخوفه من أضرار الفساد

٨-إخلاله بمبدأ العدالة الاجتماعية في توزيع الأعباء العامة، وتخفيض الطاقة الضريبية للمجتمع اجمع وسوء تخصيص الموارد العامة للمجتمع، وانخفاض إنتاجية النفقة العامة خاصة في الإنفاق على المشاريع المظهرية

التوصيات

١-تفعيل دور المؤسسات التعليمية المختلفة التي تربي الفرد على أن الفســـاد جريمة عواقبها وخيمة وأن من يفعلها فإنه يتسبب في إلحاق الضرر بنفسه وأسرته ومجتمعه، يأتي هذا من خلال تضمين المناهج التربوية موضوعات تسهم في نشر ثقافة النزاهة وحفظ المال العام والامانة بل ، من الضروري- كما يرى بعض الباحثين-أهمية تدريس مادة القانون في المؤسسات التعليمية من أجل مكافحة الفساد في الجامعات كمتطلب إجباري لجميع التخصصات.

٢-حماية هذه الأجهزة من أجهزة الدولة، لأن عملهم فيه نوع من المجازفة وذلك من خلال تبعيتها لرئيس الدولة مباشرة، وأن يكون عندهم من الصلاحيات التي تساعدهم على أداء عملهم بلا خوف من أحد.

٣.غرس الوعي الديني لدى الأفراد في المجتمع الإسلامي من خلال وسائل الإعلام المختلفة، وهذا يكون باستضافة العلماء المتخصصين في علوم الشريعة والاقتصاد من خلال برامج ومؤتمرات يتم فيها تسليط الضوء على هذا الوباء الفعال وعواقبه الدنيوية والأخروية وأثاره السيئة سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية على الفرد والمجتمع .

٤.الدعوة (وخصوصاً في الدول النامية) إلى توفير قدر كبير من الشفافية في القوانين والتنظيمات المختلفة، سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو قضائية أو إدارية، والعمل على تدارك نقاط الضعف فيها والتي من شأنها تقلص مـــن انتشـــار الفساد .

٥.تفعيل أجهزة المساءلة مع إدخال أصحاب الأعمال والمواطنين فيها، ومحاسبة من يثبت إدانته بالفساد محاسبة سريعة وقاسية .

قائمة الهوامش

١) لسان العرب لابن منظور(محمد بن علي الشهير بابن منظور)،دار صادر ،بيروت ،لبنان ،الطبعة الاولى ج ٣،ص٣٣٥

٢)القاموس المحيط للفيروز آبادي (مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي المتوفى سنة٨١٧هـــ)نسخة مصورة عن الطبعة الثالثة للمطبعة الأموية ١٣٠١هـــ الهيئة المصرية العامة للكتاب ،القاهرة ،مصر،١٤٠٠هـــ _١٩٨٠م،ج١_ص ٣٢٠،فصل الفاء باب الدال .

٣)المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني (ابي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني)تحقيق مركز الدراسات والبحوث بمكتبة نزار مصطفى الباز ،الناشر مكتبة نزار مصطفى الباز ،ج ٢_ص٤٩١،كتاب الفاء

٤) محمد فؤاد عبد الباقي :المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ،مطبعة دار الكتب المصرية ،دار الحديث ،القاهرة ،١٣٦٤هـــ،ص٥١٨_٥١٩،مادة فسد .

٥)سورة محمد :من الآية رقم ٢٢

٦)سورة الروم:من الآية رقم ٤١

٧)سورة النمل :من الآية رقم ٨٦

٨)د.كمال امين الوصال :الفساد ،مرجع سابق،ص١٥٧-١٥٨

٩)معجم اكسفور الانكليزي متوفر على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)تحت عنوان:
http://Oxfordddictionaries.com تاريخ الاطلاع :٢٦/٨/٢٠١٤م

١٠)معجم مريام ويبستر على الموقع التالي
http://www.m-com/cgi-bin/dictionaryتاريخ الاطلاع ٢٦/٨/٢٠١٤

١١) البنك الدولي للإنشاء والتعمير :تقرير التنمية في العالم ١٩٩٧م ،مركز الاهرام للترجمة والنشر ،القاهرة ،ص١١٢،بيت رايفن:شبكات الفساد والإفساد العالمية ،ترجمة ،:محمد حديد ،مراجعة :زياد منى ،الناشر

١٢)مايكل جونستون:المسؤولين العموميين،والمصالح الخاصة والديمقراطية المستدامة عندما تجتمع الأمور السياسية والفساد،بحث منشور ضمن كتاب الفساد والاقتصاد العالمي لمحرر كيمبرلي أن إليوت ،ترجمة:محمد جمال أمام ،الهيئة المصرية العامة للكتاب ،مكتبة الأسرة ،مهرجان القراءة للجميع ،القاهرة ،مصر،٢٠٠٨م،ص ٩٢ .

١٣)بوريس بيجوفيتش:آراء في الفساد ،الأسباب والنتائج ،منشور مركز المنشورات الدولية الخاصة CIPE موجود على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) تاريخ الاطلاع:٢٥/٧/٢٠١٤/Arabia.Org/pdfhelp.asp

١٤) احمد ابراهيم ابو سن : استخدام وسائل الترغيب والترهيب لمكافحة الفساد الاداري ،المجلة العربية للدراسات الامنية والتدريب ،المجلد رقم ١١،العدد ٣١ ،١٤١٧ هـ ،ص ٩١ .

١٥)مصطفى كامل السيد :الفساد والتنمية ،مركز دراسات وبحوث الدول النامية ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،جامعة القاهرة ،١٩٩٩م،ص ٨.

١٦)المرجع السابق ،ص١٩ .

١٧) د.عبد الله بن حاسن الجابري :الفساد الاقتصادي (أنواعه ،أسبابه ،آثاره ،وعلاجه)من بحوث المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي ،جامعة أم القرى ،مكة المكرمة ،المملكة العربية السعودية ،ص٨.

١٨) د.رشاد حسن خليل :الفساد في النشاط الاقتصادي (صوره وآثاره وعلاجه) ،من بحوث المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الاسلامي ،جامعة ام القرى ،مكة المكرمة ،المملكة العربية السعودية ،ص١٢—١٣.

١٩)(د. عبد الله بن حاسن الجابري: الفساد الاقتصادي،)أنواعه. أسبابه. آثاره وعلاجه(مرجع سابق، ص ٨-٩،

حسين جابر عبد الحميد الخاقاني: الفساد الاقتصادي وآثاره على عملية التنمية الاقتصادية في البلدان النامية، أطروحة رسالة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، ١٤٢٩هـ -٢٠٠٨م، ص١٤، كيمبرلي آن إليوت: الفساد كمشكلة من مشكلات السياسة الدولية، استعراض عام وتوصيات، بحث منشور ضمن كتاب الفساد والاقتصاد العالمي لمحرره كيمبرلي آن إليوت، ترجمة: محمد جمال إمام، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة، مهرجان القراءة للجميع، القاهرة، مصر، ٢٠٠٨م، ص٢٤١-٢٤٢.

٢٠)حسين محمود حسن: دراسة تحليلية لأسباب الفساد في مصر قبل ثورة ٢٥ يناير، نحو رؤية مستقبلية لمنع ومكافحة الظاهرة، مركز العقد الاجتماعي التابع لمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء المصري، القاهرة، مصر، ٢٠١١م، ص١١-١٢، حسين محمود حسن: الإطار القانوني والمؤسسي لمكافحة الفساد الإداري في مصر "دراسة تشخيصية تحليلية "بحث ضمن بحوث وأوراق المؤتمر السنوي بعنوان "نحو استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد"، المنعقد بتاريخ يوليو ٢٠١٠م، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ٢٠١١،ص٣٧-٣٨.

٢١)أنور حامد: اللعب مع الفساد، مقال منشور بمجلة وجهات نظر في الثقافة والسياسة والفكر، مجلة شهرية تصدر عن الشركة المصرية للنشر العربي والدولي، القاهرة، مصر، العدد ١٤١، السنة الثانية عشر، أكتوبر ٢٠١٠، ص٢٨ وما بعدها.

٢٢) أ.بن نحي ايمن صباح ، أثر الفساد على النمو الاقتصادي في وجود الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير وسيط دراسة قياسية في الجزائر خلال الفترة (٢٠٠٣_٢٠١٧)،الطبعة الاولى ،مجلة المنتدى للدراسات والابحاث الاقتصادية ،الجزائر ،٠٢/٦/٢٠١٩

٢٣) أ.د.بلاسم خلف ،الاستثمار الاجنبي المباشر بين محددات العولمة واشكالية البيئة الاستثمارية العراقية ،بحث منشور في مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ،عدد خاص بمؤتمر الكلية (بغداد، ٢٠١٣م) ص٤٧.

٢٤)عبد الله بن حاسن الجابري ،الفساد الاقتصادي أنواعه أسبابه وآثاره وعلاجه ،طبعة تمهيدية ،المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الاسلامي ،قسم الاقتصاد الإسلامي ،جامعة أم القرى ،مكة ،السعودية.

قائمة المصادر

١)لابن منظور(محمد بن علي الشهير بابن منظور)،لسان العرب

٢)فيروز آبادي (مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي المتوفى سنة٨١٧هـ)، القاموس المحيط

٣)الأصفهاني (ابي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني)،المفردات في غريب القرآن

٤)محمد فؤاد عبد الباقي ،المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ،

٥)القران الكريم ،سورة محمد

٦)القران الكريم ،سورة الروم

٧)القران الكريم ،سورة النمل

٨)د.كمال امين الوصال ،الفساد

٩) معجم اكسفور الانكليزي متوفر على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) تحت عنوان: http://Oxfordddictionaries.com

١٠)معجم مريام ويبستر

١١) البنك الدولي للإنشاء والتعمير :تقرير التنمية في العالم ،،بيت رايفين ،شبكات الفساد والإفساد العالمي

١٢)مايكل جونستون:المسؤولين العموميين،والمصالح الخاصة والديمقراطية المستدامة عندما تجتمع الأمور السياسية والفساد،بحث منشور ضمن كتاب الفساد والاقتصاد العالمي لمحرر كيمبرلي أن إليوت

١٣)بوريس بيجوفيتش:آراء في الفساد ،الأسباب والنتائج

١٤)احمد ابراهيم ابو سن : استخدام وسائل الترغيب والترهيب لمكافحة الفساد الإداري

١٥)مصطفى كامل السيد :الفساد والتنمية ،مركز دراسات وبحوث الدول النامية

١٦)المرجع السابق ،الفساد والتنمية

١٧) د.عبد الله بن حاسن الجابري :الفساد الاقتصادي (أنواعه ،أسبابه ،آثاره ،وعلاجه)

١٨) د.رشاد حسن خليل :الفساد في النشاط الاقتصادي (صوره وآثاره وعلاجه) ،

١٩)(د. عبد االله بن حاسن الجابري: الفساد الاقتصادي،)أنواعه. أسبابه. آثاره وعلاجه

٢٠)حسين محمود حسن: دراسة تحليلية لأسباب الفساد في مصر قبل ثورة ٢٥ يناير، نحو رؤية مستقبلية لمنع ومكافحة الظاهرة،

٢١) أنور حامد: اللعب مع الفساد، مقال منشور بمجلة وجهات نظر في الثقافة والسياسة والفكر

٢٢) أ.بن نحي ايمن صباح ، أثر الفساد على النمو الاقتصادي في وجود الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير وسيط دراسة قياسية في الجزائر

٢٣) أ.د.بلاسم خلف ،الاستثمار الأجنبي المباشر بين محددات العولمة واشكالية البيئة الاستثمارية العراقية

٢٤)عبد الله بن حاسن الجابري ،الفساد الاقتصادي أنواعه أسبابه وآثاره وعلاجه